

د. آسيا واعمر * 1

1 جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، assia.ouar@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2022/12/20

تاريخ القبول: 2022/06./22

تاريخ الإرسال 2022/01/22م

ملخص:

إنّ المتأمل في حقيقة الفكر الفلسفي يجد أنه فكر لأجل حل الأزمات الإنسانية من حيثية مجالاتها المختلفة: الاجتماعية، الأيدلوجية، الإقتصادية، الثقافية وغيرها، ففي الوقت الراهن لم يعد ينظر للفكر الفلسفي على أنه فكرياً ميثافيزيقياً همه البحث في الماورائيات، الأمر الذي أدى إلى نفور ثلّة من العقول الإنسانية، وإنما باتت فلسفة تطبيقية تسهر على إيجاد حلول لما يصادف الإنسانية من مشاكل وأزمات في حياتها اليومية. وتاريخ الفكر الإنساني شاهد على هذا من خلال النتاج الفكري الذي ساهم به الفلاسفة في التطلع بالإنسانية والسعي إلى تجاوز أزماتها: كارل ماركس والأزمة الإقتصادية، فلاسفة الأنوار وأزمة العقل والمعرفة، هابرماس وتجاوز أزمات التواصل وغيرها من المساعي الفكرية التي صبت بشكل أو بآخر في هذا المجال.

إنّ دراستنا هذه تبحث في ما عايشته الإنسانية ولا تزال من أزمات سياسية أطاحت بها من خلال استلابها وتعريتها من حقوقها وهذا بتوظيف مغالطات وسفسطات لأساس لها من الصحة، قضية تنبئ إليها "جون جاك روسو" ومالبت أن أمد الآخر بحقيقة العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم وحقيقة ما يحق للأفراد وما يجب عليهم وهذا في حدود ما نصطلح عليه بالدولة، خطوطاً عريضة لا يزال يحويها مصدره العقد الاجتماعي الذي كان له الأثر الحاسم في التنوير السياسي الفرنسي وفي قلب موازين النظرة والفعل السياسي سواء من قبل الحاكم أو المحكوم، ليسترجع الفرد من خلاله مكانته التي لم يكن ليصل إليها دون المساعي الروسية لحل الأزمة السياسية.

الكلمات المفتاحية: أزمة، السياسة، الدولة، الحكم، الشعب.

Abstract:

The meditator of philosophical thought notes that he has thought about the resolution of humanitarian crises from the point of view of their different spheres: social, ideological, economic, cultural and other, At present, philosophical thought is no longer considered a metaphysical thought: but rather an applied philosophy that seeks solutions to the problems and crises of humanity in its daily life. The history of human thought testifies to this through the intellectual production that philosophers have contributed to the aspiration of humanity and the quest to overcome its crises. Karl Marx and the economic crisis, the philosophers of light and the crisis of mind and knowledge, Habermas and transcends the crises of communication(...) ext

Our study examines what humanity has experienced and continues to experience in political crises, John-Jacques Rousseau said that the fact of the relationship between the governor and the people and the truth of what individuals are entitled to and owe, within the limits of what we encounter with the state, is a broad line that still finds its origin in the social contract, which has had a decisive impact on the French political awakening and at the heart of the scales of view and political action.

Keywords: Crisis; Politics; State; Governance; People.

الإنسان حيوان سياسي بطبعه، إذ يمكن القول أنه لا يمكن وبأي حال من الأحوال أن يكون هناك تجمع بشري دون أن تكون هناك سياسة تسوس أفراده وتدبر أموره، أن السياسة هي علاقة أفراد يتمتعون بالقوة والجبروت على أفراد ضعاف، فكان بذلك جدل السيد والعبء، الحاكم والمحكوم، والرئيس والمرؤوس التي يخضع فيها هذا الأخير خضوعاً مطلقاً لسيدته. ومنه إلى طرح إشكال حقيقة العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم؟

تنبه جان جاك روسو إلى هذه القضية وتساءل عن مصدر هذه الدلالات وعلاقتها بمدلولاتها، ليخط مؤلفه "العقد الإجتماعي" الذي كان - ولا يزال - بمثابة منارة العقل السياسي في إيضاح وتبيان لما تطلبتة الإنسانية من ضرورة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية التي كانت بموجب هذا العقد وهو بمثابة اتفاق يخدم أطرافه بعضه بعضاً، لتتحول النظرة إلى أن أفراد الشعب الواحد ليسوا خدماً أو عبيداً للسلطة الحاكمة وإنما هم أيضاً سادة وطرف في العقد الذي تم بموجبه الحفاظ على الحقوق والواجبات والتهيئة لحياة كريمة تليق بالإنسانية مقابل الإمتثال لما تصدره السلطات من قرارات وأوامر شرط أن تكون في خدمة الصالح العام لا الخاص

تكمُن أهمية دراستنا هذه في كشف الحجب عن قضية في بالغ من الأهمية ألا وهي الدور الحقيقي لأفراد المجتمع الواحد ومدى فاعليتهم في إرساء قواعد للنظام الاجتماعي، فبدل من يكون الأفراد ضعفاء يقبلون بالذل والهوان وهذا نتيجة جهلهم بالدور الحقيقي المخول لهم، أن لأن ينقطن هؤلاء في حقيقة مساهمتهم داخل أوطانهم وهذا بإدلاء قراراتهم ومواقفهم إزاء ما يوجه إليهم من أحكام وقرارات قد تكون في غالب الأحيان ضد مصالحهم ولا تخدمها في شيء، فكان بذلك السعي إلى تحقيق المصلحة العامة - مصلحة أفراد الشعب الواحد - دون المصلحة الخاصة - مصلحة الحاكم -، سعي شهد حركته تاريخ الفكر الإنساني في صور ثورات وانتفاضات شعبية استطاعت أن تقول - لا - إذا ما أصدرت السلطة الحاكمة قرارات تنتهك فيها الحقوق والحريات الإنسانية.

إن طبيعة دراستنا اقتضت اعتماد المنهج التحليلي وهذا في تحليل ما جاء به جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي" مسفرين عن نتائج نرى أنها تحمل من القيمة العلمية والمعرفية ما نحن حقا في أشد الحاجة إليه في وقتنا هذا، عقد يُلزم أطرافه باحترام الآخر وعدم تجاوزه وهذا بأداء كل واحد ما يمليه عليه الحق والواجب بأخلاقيات ومبادئ إنسانية تجعل من الهيئة الاجتماعية والهيئة السياسية هيئات مثالية تسعى إلى تحقيقها العقل منذ عصور ما قبل الميلاد

1. السياسة جدل المفهوم والإيديولوجيا

ترتبط مرادفة السياسة بالذات الإنسانية ارتباطاً لزومياً، فإذا ما كنا نتجاوز الحد المنطقي في تعريفنا للإنسان على أنه حيوان ناطق، فإننا نعرفه على أنه حيوان سياسي، وهذا لأنه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة هذه الأخيرة التي تكون خاضعة لأنظمة يضعها هو - الإنسان - وفق معايير وموازين تضبط هذا التجمع بفرض آليات يكون السير وفقها والإمتثال لتعاليمها، مجموع أنظمة وضعها العقل الإنساني منذ عصور ما قبل الميلاد وهذا مع أفلاطون وهو يؤسس لجمهوريته في كتاب "السياسة" ساعياً إلى وضع النموذج الأمثل لهذا التجمع الإنساني (أفلاطون، 1994)، وإن كان هذا يدل على شيء فإنما يدل على مدى انشغال العقل الإنساني بفرز آليات تسييس الوضع والعمل على إنتقاء الأنسب وبما يليق بواقع التجربة الإنسانية.

1.1. مصطلح السياسة

السياسة مصدر ساس، وهي العمل على تنظيم التجمع البشري وهذا بتدبير شؤونه، ويمكن القول أن السياسة هي ما يشكل الفصل النوعي للتجمعات البشرية عن باقي التجمعات الحيوانية، وقد يطلق لفظ السياسة على "سياسة الرجل نفسه، أو على سياسته لأهله وولده وخدمه، أو على سياسة الوالي لرعيته، وقد يطلق على كل عمل مبني على تخطيط سابق" (صليبا، 1982، صفحة 679)، والمتأمل في هذا التعريف يجد أن الممارسة السياسية لا تخص التجمع البشري في صورته الواسعة والضخمة وإنما حتى في وحداته الصغيرة وهذا في تسييس أمور الأسرة، العائلة، المؤسسات الصغيرة وغيرها، إلا أن الفكر عادة ما يربط هذا المصطلح بالدولة التي تقوم بتدبير شؤون رعاياها وهذا بسن قوانين وفرض واجبات من المفروض أن تخدم الصالح العام قبل الخاص؛ وموضوع علم السياسة في الفكر الفلسفي الكلاسيكي هو "البحث في أنواع الدول والحكومات، وعلاقة بعضها ببعض، والكلام على المراتب المدنية وأحكامها، والاجتماعات الإنسانية الفاضلة والرديئة، ووجوه استبقاء كل منها، وعلة زوالها، وكيفية رعاية مصالح الخلق وعمارته والمدن وغيرها" (صليبا، 1982، صفحة 680)، وما يُلفت الإنتباه في هذا الحقل المعرفي أن له فروعاً متداخلة فيما بينها، فوجب التفريق بين العلم السياسي والعمل السياسي فإذا كان الأول عبارة عن "دراسة ومعرفة الوقائع السياسية، فالثاني إنما ينصب في ممارسة الفعاليات السياسية" (لالاند، 2001، صفحة 994)

ليخلص لنا ستيفن دي تانسي مفهوم علم السياسة بأنه "يشتمل على مجموعة كبيرة من الحالات التي تتفاوت فيها أهداف الناس، ولكنهم يعملون فيها معا لتحقيق الأهداف المشتركة، كما إنهم يتنافسون عندما تتعارض تلك الأهداف، ومن الممكن أن يتضمن هذا التعاون والتنافس بعض المساومة والمنازعة والإكراه، وغالبا ما يهدف علم السياسة إلى معرفة إمكانية التحالفات بدلا من الخصومات بين المجموعات المختلفة" (تانسي، 2012، صفحة 37)

2.1. العقل السياسي :

نقصد بالعقل السياسي ذلك الإنتاج الفكري الذي أسس له العقل الإنساني في الحقل المعرفي السياسي وتحديدًا في مجال الأنظمة السياسية التي تسوس التجمعات البشرية بمختلف أشكالها، سياسة تدبير شؤون الرعية وهذا بفرض مبادئ يمتثل إليها الخاص والعام صيغت في صور أحكام تستمد منها السلطة شرعيتها، وإذا أردنا أن نستقرئ أشكال الأنظمة التي عرفها تاريخ الفكر الإنساني يمكن أن نجعلها في مايلي:

1.2.1 الحكم الملكي

أقدم أنواع الحكم، "يتولى رئيسها الأعلى السلطة عن طريق الوراثة باعتبار ذلك حقا متوارثا لا يشاركه فيه أحد مدى الحياة، والحكومة تكون ملكية مهما أطلق على رئيس الدولة من لقب، فقد يسمى الرئيس: بالملك، أو الإمبراطور، أو القيصر أو السلطان، أو الأمير أو الدوق (...) إلى غيرها من الألقاب ؛ وفي أغلب الحكومات الملكية الحديثة لا يتمتع الرئيس الأعلى بالسلطة الفعلية وإنما الذي يتمتع بها هو مجلس الوزراء، كما أنّ الملوك بصورة عامة مصنوعين وغير مسؤولين، وأنّ المسؤولية تقع على عاتق مجلس الوزراء الذي يمارس السلطة بالنيابة عنهم، ولهذا يقال بأنّ الرئيس الأعلى في الحكومات الملكية يملك ولا يحكم" (الخرجي، 2004، صفحة 269)، ولتوحي الموضوعية نجد أنّ هذا ينطبق على الدول الغربية كبريطانيا وهولندا وغيرهم إلا أنه غير وارد في الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية وغيرهم، باعتبار أنّ السلطة الحاكمة في هذه الدول سلطة مطلقة ذلك أنّ أعضاء المجلس الوزاري تجدهم من العائلة الحاكمة أو من مواليهم، وهذا يعني أنّ الملك بيده السلطة المطلقة في جميع الميادين وبمختلف الحالات.

2.2.1 الحكم الديكتاتوري

الحكم الديكتاتوري هو الآخر كالحكم الملكي حكم فردي، وإذا كان الحكم الملكي يستمد سلطته أبا عن جد أي عن طريق الميراث فإنّ الحكم الديكتاتوري يستمد سلطته من من نفوذه الشخصي وكفاءته الخاصة وقوة أنصاره وحزبه، ويتميز الحكم الديكتاتوري بخصائص معينة منها (Georges, 1968, p. 510):

- تعتمد الدكتاتورية بصفة أساسية على شخصية الدكتاتوري وتقوم الحكومة فيها على ما يتمتع به من قوة وقدرة وكفاءة شخصية من ناحية
- تقوم الدكتاتورية من ناحية على أساس من السيطرة التامة على جميع مقدرات الدولة ومؤسساتها وتوجيهها الوجهة التي تخدم أهدافها
- تتميز الدكتاتورية بإنهاء نظام كلي، يضع مصلحة المجتمع العامة فوق مصالح الأفراد وحقوقهم، ولهذا فهو نظام مقل في مراعاة الحقوق والحريات الفردية في سبيل تحقيق أهدافه، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع أية معارضة أو انتقاد بوجه إلى النظام الحاكم
- يعتمد النظام الديكتاتوري على أساس سياسي معين، نظام يقوم على الحزب الواحد سواء أكان ذلك قبل إستلام الحكم أو بعد قيامه
- يتميز الحكم الديكتاتوري بأنه نظام حكم مؤقت يأتي في ظروف تساعد على قيامه، كالأزمات السياسية أو الحزبية، أو نتيجة لانقلاب ضد مساوئ حكم سابق، وسرعان ما ينتهي بعد عدة سنوات

إنّ المتأمل في الميزات الأساسية للحكم الديكتاتوري، يجد أنه ورغم البداهة الأولى التي توحى باستهجان واستنكاره إلا أننا نجد أنه يرجع بالأقر الإيجابي على أفراد الرعية وهذا ما لمسناه في ظروف نشأته ودواعيها وهذا في حل الأزمة السياسية فضلا عن قضية نرى أنها في غاية من الأهمية ألا وهي تقديم الصالح العام على الصالح الخاص هذا الأخير الذي كان السبب الأول والأخير في هدم الدول والأمم

3.2.1 الحكم الديمقراطي

الحكم الديمقراطي وهو حكم أفراد الرعية لذواتها بذواتها، وتنقسم إلى ديمقراطية مباشرة ولم يكن هذا إلا في أزمنة وعصور ما قبل الميلاد وتحديدًا مع أثينا أين كان أفراد الدولة يسمح بذلك لقلّة أفرادها، أو تكون ديمقراطية غير مباشرة وهذا عن طريق تفويض لممثلين ينوبون عن أفراد المجتمع الواحد، "تقتضي الحكومات الديمقراطية بأحقية الشعب في ممارسة السلطة باعتباره مصدر السيادة في الدولة، بمعنى أنّ نظام الحكم يقوم على أساس أنّ الشعب هو مصدر السلطة ومستقرها، وأنّ الحكام يجب أن يتم إختيارهم من قبله وأن ينفذوا مشيئته وإرادته، وهنا تكون الحكومة معيرة عن الأغلبية الشعبية ومستندة إليها" (الخرجي، 2004، صفحة 275)، هذا النوع الذي تدعي دول العالم اليوم

على أنها تحتكم إليه وتمتثل إلى مبادئه وتعاليمه، الأمر الذي يؤدي إلى طرح إشكال مامدى مصداقية هذا الإدعاء وإلا كيف نفسر حالات الإنتفاضة التي تقوم بها الشعوب بين الفينة والأخرى رافضين ما يصدر من ممثليهم من قرارات تكون في غالب الأحيان مجحفة لاتراع فيها تحقيق الصالح العام

4.2.1 الحكم الشوري في الإسلام

الشورى مبدأ الحكم في الدين الإسلامي، وهي مأخوذة من الموروث الأول من آيات القرآن الحكيم وهذا في قوله تعالى: "وشاورهم في الأمر" (الآية 159/ سورة آل عمران)، لذا يمكن القول أنّ مبدأ الشورى في الدين الإسلامي هو منهج حياة قبل أن يكون نظام لتدبير أمور الرعية، والمشاورة هي الإجتماع على الأمر ليستشير أهل النظر بعضهم بعضا في حل الأزمان وتدبير شؤون الرعية، المبدأ الشورى في الإسلام يتجاوز النظرة المستبدة التي يتميز بها حكم الفرد الواحد وإنما يكون الحكم بمشاورة أهل النظر والإختصاص للخروج بأجمع الحلول، ولا نجد أبلغ ما يجسد لنا المبدأ الشوري في الإسلام كالذي نلمسه في خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند استلامه الحكم قائلا: "أما بعد: أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة والضعيف منكم قوي عندي حتى أزيح عنه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ منه الحق إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله" (كثير، 1988، صفحة 248)، خطبة مليئة بالقيم الإنسانية التي سعى إليها العقل ولا يزال، مستمدة من تعاليم الدين الحنيف، غايتها الأولى والأخيرة قيام الحكم على مبدأ العدالة والمساواة والإنصاف، ولانبالغ إن قلنا إذا ما أراد الإنسان أن يحقق اليوطوبيا التي سعى إليها في فكره، لاتكون إلا بالتعاليم التي خطها أبو بكر الصديق وجعلها مبدأ للحكم، وتاريخ الفكر الإنساني شاهد على الرقي الذي عرفه الفكر الإسلامي في زمن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وقولنا هذا لا يحيد عن الموضوعية لأنّ لدينا من الحجج التاريخية والواقعية ما يصنف في مجلدات ملأت مكتبات أنحاء المعمورة.

كان غرض الإشارة إلى أنواع الحكم درس الآليات التي وضعها العقل السياسي في تدبير شؤون رعيته، ذلك أنّ هذه الأنظمة لم تكن لتأتي خبط عشواء أو ارتجالا بقدر ما كانت مبنية على دراسات محكمة متينة إلتمس فيها السياسي أفضل السبل لتحقيق الغاية المرجوة من الحكم، وقد يعترض عارض على أنّ تباين هذه الأنظمة فيما بينها والسعي إلى الإمتثال إلى الأفضل منها لم يتحقق بعد وهذا ما يشهده العالم عامة والعالم العربي بصفة خاصة من انتهاك للحق الإنساني وسلب لحقوقه وتجريده من مواطنته، حتى باتت العديد من الشعارات كالتضحية من أجل الوطن والإعتزاز بالجنسية ضربا من المعتقد الكلاسيكي الذي أكل عليه الدهر وشرب، راديكالية في الفكر أحدثها الظلم الناجم من السلطة الحاكمة وتجاوزها لحدودها والغلو في الظلم والبطش بدل من خدمة الرعية، الحركة التي حادت عن أصل وجودها وهذا في خدمة أفراد المجتمع الواحد وهرعت إلى فرض السيطرة الشخصية وخدمة مصالحها مقابل انتهاك مصالح المحكومين، الأمر الذي تفتن إليه جون لوك (John Locke) (1632 - 1704م) في رسالته للتسامح وهو ينسب إلى حقيقة الدور الفعال الذي يجب أن تؤديه السلطة الحاكمة لأفرادها، ليتبعه في تحليل القضية نفسها المفكر السويسري جون جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (1712 - 1778م)، وهذا في طرح العديد من الإشكالات في ضبط قضية الحكم، وضبط العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم. وتفصيل هذا في النقاط التالية:

2. جون جاك روسو - العقد الإجتماعي - وتنوير العقل السياسي

إنّ القارئ لما خطه "جون جاك روسو" في مؤلفه "العقد الإجتماعي" يجد أنه قد ضرب عمق الإشكال السياسي في جذوره، ذلك أنه قد خص الدرس من حيثيات جزئية عديدة تعمل على إبانة حقائق الحكم كما تعمل على تبيان حقيقة الوضع الذي يحتله المحكوم ضمن منظومة الحكم، من منطلق الأسباب والشرعية، والمتمأل في إفتتاحية المصدر وما إن يقرأ السطر الأول من الباب الأول: "يولد الإنسان حرا، ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبدا أكثر منهم" (روسو، 1995، صفحة 29) إلا ويحضره مقولة عمر بن الخطاب رضي الله: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، ذلك أنّ منظومة الحكم قد كانت في الكثير من محطاتها منظومة استعباد الآخر، الأمر الذي أدى إلى خلل في مفهوم قضية الحكم وقضية شرعيته، هذا ما أراد أن يبينه جون جاك روسو للخاص والعام بغية تنوير العقول وكشف الحجب عن ما ينتاب هذه القضية من غموض استغله البعض في غير الصالح العام

يوضح جون جاك روسو مغزى دراسته هذه في الباب الأول من مصدره هذا مشيرا إلى البحث عن إمكانية إيجاد قاعدة إدارية شرعية صحيحة في النظام المدني عند النظر إلى الناس كما هم عليه وإلى القوانين كما يمكن أن تكون عليه، محاولا في ذلك أن يمزج بين ما يبيحه الحق وما تأمر به المصلحة" (روسو، 1995، صفحة 27)

1.2. أفي التنشئة الإجتماعية:

ذهب روسو إلى أن "النظام الإجتماعي حق مقدس يصلح قاعدة لجميع الحقوق الأخرى، ومع ذلك فإن هذا الحق لا يصدر عن الطبيعة مطلقاً، وهو إذن، قائم على عهود، والموضوع هو أن تعرف هذه العهود" (روسو، 1995، صفحة 29)، وهذا هو الإشكال المركزي الذي يطرحه جون جاك روسو في مؤلفه العقد الإجتماعي، منشأ النظام والحكم أكيد ليس بالمنشأ الطبيعي وإنما هو وضعي كيف تم بين الأطراف وعلى أي شيء اتفقوا؟ ليحلل هذا بالنظر إلى التنشئة الإجتماعية في أولى صورها والمتمثلة في الأسرة، هذه الأخيرة التي تعتبر "النموذج الأول للمجتمعات السياسية، حيث يكون الرئيس صورة الأب والشمع صورة الأولاد، وبما أن الجميع يولدون أحراراً متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وكل الفرق هو أن حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يراعاه به، وأن لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يحمله الرئيس نحو رعاياه" (روسو، 1995، صفحة 30) والمتأمل في هذا يجد مقارنة صريحة بين السلطة الأبوية وسلطة الحاكم مع فارق أن الأولى تحمل في طياتها قيماً إنسانية لانجدها في الثانية؛ ومن منطلق أن الذوات الإنسانية تولد حرة يعالج روسو إشكال السيد والعبد لم كان السيد سيداً على عبده رغم أنهما ينتميان إلى جنس واحد، يرجع هذا إلى "القوة هي من صنعت العبيد والندالة أدامتهم" (روسو، 1995، صفحة 32)، وللقوة مدلولها وإسقاطاتها التي يجب علينا أن نحددتها خاصة إذا كانت ملازمة للسيد الدائم، ثم تحديد العلاقة القائمة بينها وبين الحق، خاصة ما إذا عرفنا أنها تمثل طاقة فزيوية، وإذا افترضنا أنها تصنع الحق سيؤول هذا إلى تعدد المفهوم للحق كما أنه يصبح لوجود له بزوال القوة ليختتم روسو أن العلاقة بين القوة والحق علاقة انفصال ولا نجد أي معنى صريح لحد الحق عند ربطه بالقوة لأن هذه الأخيرة لا تخلق الحق.

ليقف روسو عند قضية العبودية وتحليل مدلولها ودوافع نشأتها، وهذا حين تأمل قول غروسيوس في أن الفرد إذا كان يستطيع بيع حريته فيصبح عبد سيد فلماذا لا يستطيع شعب أن يبيع حريته ويصبح تابعا لملك؟ وهنا يشيد روسو بضبط مصطلح بيع ويرى أنه "الشئ أو المنح، والواقع أن الإنسان الذي يجعل نفسه عبد آخر لا يمنح نفسه، وإنما يبيع نفسه نيلاً لمعاشه" (روسو، 1995، صفحة 35)، وهنا يتساءل روسو لم يبيع شعب نفسه؟ ذلك أنه من المستحيل أن يجهز الملك رعاياه بمعاشهم مع أنه ينال معاشه منهم، لأن الملك لا يقنع بالقليل، الرعايا يمنحون أشخاصهم على أن يأخذ الملك أموالهم، وبالتالي لا يبق لهم أي شيء للحفاظ، وقد يقال إن المستبد يضمن السكون المدني لرعاياه، ولكن ما يكسبون من ذلك إذا كانوا يكفرون بالحروب التي يسوقها إليهم طموحه وبطمعه الذي لا يشبع وبمظالم أعماله، وما يكسبون من ذلك إذا كان هذا السكون من بؤسهم؟ نجد أن روسو يحلل ما جاء في مدى شرعية الحاكم لاستعباد رعيته مقابل توفير الحياة الكريمة الهادئة المطمئنة ليجد أن هذا مجرد وهم في مخيلة البعض لطبيعة الجشع والطمع والأنانية التي يتحلى بها الحاكم، فحتى وأن تبيع الأفراد نفسها مقابل ما يضمن لها بقاءها ويحفظ كرامتها فالحاكم لا يلتزم بهذا، يستعبدهم ويذهب لتحقيق مصلحته هو نتيجة لأنانيته المفرطة، ليبقى القول في أن الإنسان يعطي نفسه متبرعا محال لا يمكن تصوره، وهو عقد باطل غير شرعي، أما قول هذا عن شعب بأكمله فهذا يفترض مقدما جنون هذا الشعب، والجنون لا يوجد حقا. أي من غير المعقول أن نجد شعبا أفرادهم مجانيين يبقى هذا من ضرب الخيال. ذلك أن "تنزل الإنسان عن حريته يعني تنزلا عن صفة الإنسان فيه وتنزلا عن الحقوق الإنسانية، وعن واجباتها أيضا، وتنزل كهذا يناقض طبيعة الإنسان" (روسو، 1995، صفحة 36)، فالقول بحق الاستعباد إذن هو قول باطل ولا أساس له من الصحة، "ليس فقط لأنه غير مشروع بل أيضا لأنه سخي ولا معنى له، ولا بد من بناء أساس النظام الإجتماعي من أن نرجع إلى اتفاق أول قديم غير حق الأبوة، وحق القوة، وحق الاستعباد، إنه الميثاق الإجتماعي

2.2. الميثاق الإجتماعي:

جاء الميثاق الإجتماعي لحل إشكال شرعية وجود الحكم ووجود الدول التي تتحكم في أفرادها، إنطلق روسو من الحالة الطبيعية التي كان يتعايش عليها الأفراد من سلامة في حالتهم الطبيعية، وإذا كان الفرد ملزما بطبعه على الحفاظ على بقاء نسله مما يجعله مقاوما لكل الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، وإذا كان محافظا عليها في الحالة البدائية فإنه لم تعد له من الإمكانية بما يؤهل له ذلك، فوجد في التكتل والتآلف ضالته وقوته كما وجد فيه وسيلة لبقائه بهذا كان تكتلا بين الناس نشأ عن اتفاق أناس كثيرين، "لكن بما أن قوة كل إنسان وحريته كانتا أول الوسائل لسلامته فكيف يرهنها من غير أن يضر نفسه ويهمل ما يجب من العناية بشخصه؟ وهنا يجيب روسو أن إيجاد شكل لشراكة تحبير، وتحمي، بجميع القوة المشتركة شخص كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط وبقاؤه حرا كما في الماضي مع اتحاد المجموع، هذه هي المعضلة الأساسية التي تحل بالعقد الإجتماعي.

1.2.2. شروط العقد الإجتماعي

إن الحديث عن شروط العقد الإجتماعي ليس حديثا حول نقاط أساسية نجدها مدونة محفوظة، فهي لم ينطق بها صراحة قط، واحدة في كل مكان، مسلم معترف بها ضمنا في كل مكان، فإذا نقض الميثاق الإجتماعي استرجع كل واحد حقوقه الأولى واسترد حريته الطبيعية التي عدل عنها في سبيل الحرية العهدية الضائعة" (روسو، 1995،

صفحة 44)، والمتأمل في هذه الأسطر يجد نوعاً من الغموض حول هذا العقد القائم على نوع من الصورية والإفترضية وبشيء من الدقة لانجد شيئاً ملموساً يؤكد هذا الميثاق، وإنما هي الفلسفة الروسية التي اجتهدت في إيجاد تفسيرات للخضوع الذي يمارسه الأفراد لأفراد من بني جنسهم، أو لدوافع تنشئة حدود تطبقتها التجربة الإنسانية كالحاكم والمحكوم، والرئيس والمرؤس! إلتفاق مبني على شرط واحد وهو بيع كل مشترك في هذا الميثاق مع جميع حقوقه من المجتمع بأسره، بيعاً شاملاً، كما أنه لأمصلحة لأحد في جعل الشرط ثقيلاً على الآخرين ماكان متساوياً نحو الجميع؛ ويعد هذا الميثاق الشيء الوحيد الذي يكفل الكسب للأفراد كما يكفل حفظ مكتسباتهم أيضاً. كان هذا الميثاق بمثابة اللبنة الأولى لتأسيس الهيئات السياسية المتعارف عليها إلى يومنا هذا، إذ يؤدي عقد الشراكة إلى "هيئة معنوية مؤلفة من أعضاء بمقدار أصوات المجلس، وذلك بدلاً من الشخصية الخاصة لكل متعاقد، ومن ذلك العقد تنال هذه الهيئة وحدتها وذاتيتها المشتركة وحياتها وإرادتها، وكان يُطلق اسم المدينة على هذا الشخص العام الذي يؤلف، على هذا الوجه، من اتحاد جميع الآخرين، فيسمى اليوم "جمهورية" أو "هيئة سياسية"، وهي ما يسميه أعضاؤها "دولة" إذا كانت منفصلة و"سيداً" إذا كانت فاعلة، وسلطاناً إذا ما قيست بأمثالها، وأما المشتركون فإن اسم "الشعب" هو الذي يحملونه، ويسمون "مواطنين" على الخصوص، كمشتركين في السلطة ذات السيادة، ويسمون "رعايا" عند خضوعهم لقوانين الدولة" (روسو، 1995، صفحة 46)، يمكن القول أنّ ماجاء في هذه الأسطر يعتبر لب العقد الاجتماعي وزبدة فكره، إذ نجد نقطة صريحة أقل ما يمكن أن يقال عليها أنها محطة تنويرية للعقل تجعله يعيد النظر في موقعه كفرد داخل الدولة وبدل الخضوع التام لأوامرها يتفطن إلى أنه هو الآخر طرفاً أساسياً لهذه السيادة باعتباره المؤسس الأول والأخير لها

3.2.3. السيادة والقانون:

تكمن السيادة والقانون عند روسو في أن يتم عقد الشراكة بين الأفراد، وعليهم أن يلتزموا فيما بينهم بما اتفقوا عليه، على أنّ المواثيق التي تم الإلتفاق عليها لا تكون من باب الإلزام وهنا يبقى روسو على حرية الأفراد، إذ مما يخالف طبيعة الهيئة السياسية أن يلزم "السيد" نفسه بقانون لا يستطيع نقضه، ومنه لاوجود لأي قانون أساسي ملزم لهيئة الشعب، ولو كان العقد الاجتماعي، وهذا لايعني عدم قدرة هذه الهيئة على إلزام نفسها نحو الآخرين فيما لاينقض ذلك العقد، فالهيئة السياسية أو السيد لاينالان كيانهما إلا من قدس العقد فإنه لا يستطيع أي واحد منهما أن يلزم نفسه حتى نحو الآخر، بشيء ينقض هذا العقد الأولي، فالهيئة السياسية والسيد كل متكامل يخدم بعضه بعضاً، و"الواجب والمصلحة يلزمان الفريقين المتعاقدين بالتساوي، على التعاون مبادلة، الأمر الذي يقضي على أي جدل قائم بإعتبار السعي وراء تحقيق المصلحة العامة، كما يمنح روسو لعقده جانباً من القوة لتجنب الفوضى ومجتمع الغاب، وهذا بوضع بند صريح تمثل في أنه كل من يأبه الخضوع للإرادة العامة يكره عليه من قبل الهيئة بأسرها، وهذا لايعني سلبه من حريته وإنما يعد "شرطاً يعطي كل مواطن للوطن يضمه من كل خضوع شخصي، وأن هذا الشرط ينطوي على مفتاح إدارة الآلة السياسية، وأنه وحده يجعل العهود المدنية شرعية" (روسو، 1995، صفحة 49).

1.3.2 من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية

ذهب روسو إلى أنّ الإنسان كان يعيش في بداياته الأولى حالة طبيعية خالية من النظام الاجتماعي، كانت سلوكياته قائمة وفق مبدأ الغريزة والشهوة، والأناية لينتقل إلى الحالة المدنية التي غيرت تشكيلة تجمعه هذا تغييراً راديكالياً، فكان بذلك العدل والإحتكام إلى مبدأ الواجب، فضلاً عن الإمتثال إلى مبادئ أقل ما يقال عنها أنها مبادئ الأدمية، والتي تحول بها من حيوان أرعن قليل العقل إلى إنسان ذكي يعمل عقله، وإذا ما أردنا أن نوازن بين الحالتين نجد أنّ الكفة ترجح الحالة المدنية على الحالة الطبيعية، ذلك أنّ "الذي يخسره الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وحق مطلق في كل ما يحاول وما يمكن أن يحصل، والذي يكسبه هو الحرية المدنية وتملك ما يجوز، ويجب، لعدم الخطأ في هذه المعايضة، أن تماز الحرية الطبيعية، التي لا حدود لها غير قوى الشخص، من الحرية المدنية المقيدة بالإرادة العامة، وأن تماز الحيازة، التي ليست سوى نتيجة قوة المستولي الأول أوحقه، من التملك الذي لا يمكن أن يقوم على غير صك إيجابي" (روسو، 1995، صفحة 51).

2.3.2. السيادة والإمتناع

يرى روسو أنّ المبدأ الأساس الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي في الحالة المدنية هو كون الإرادة العامة وحدها هي التي يمكنها أن توجه قوى الدولة وفق هدف نظامها الذي هو الخير العام، فكان بذلك توافق الصالح العام سبباً مباشراً لجعل قيام المجتمعات المدنية أمراً ضرورياً، فكان بذلك قيام إدارة المجتمعات على أساس المصلحة المشتركة فقط، ولما كانت السيادة ليست سوى "الإرادة العامة فإنها لا يمكن أن تكون محلاً للتصرف، والسيد الذي ليس إلا كائناً جماعياً لا يمكن أن يمثل إلا بذاته، فالسلطة يمكن أن تنتقل عكس الإرادة التي لا يمكن لها ذلك، وليس مستحيلاً أنّ إرادة خاصة إرادة الأمير أو السلطان تتفق في بعض النقاط مع الإرادة العامة، ولكن المستحيل أن يستمر

هذا الإتفاق ويستقر (المستكوي، 1989، صفحة 304)، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمتنع انقسام السيادة ذلك لأنّ الإرادة تكون عامة وإما ليست كذلك، ومع هذا فإنهم استطاعوا أن يقسموها من جوانب غرضها كالقوة وإلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وإلى حق فرض الضرائب والعدل والحرب، وإلى إدارة داخلية وإمكان معاهدة الأجنبي، ويرى روسو أنّ هذا التقسيم لا يمت بأي صلة إلى تقسيم متين وإنما هو تقسيم مبني على الخلط، ولا يدرون حتى ما يقومون به من أعمال في هذا المجال ومصدر هذا الخطأ "عدم قيامه على مبادئ محكمة حول السلطة ذات السيادة، وعلى عد ما ليس غير نفحات أجزاء هذه السلطة وهكذا رؤي مثلا أنّ شهر الحرب وعقد السلم من أعمال السيادة، والأمر غير هذا مادام كل واحد من هذه الأعمال ليس قانونا، بل هو تطبيق للقانون فقط، بل هو عمل خاص يعين منحى القانون كما يتضح ذلك عند تحديد الفكرة اللازمة لكلمة القانون" (روسو، 1995، صفحة 62)

3.3.2 القانون وتعبير الإرادة العامة

إنّ الهدف الأسمى للقانون هو تحقيق المصلحة العامة وإلا فقد روحه ولم يعد قانونا تعند به السلطة، لذا يرى روسو أنّ غرض القوانين عام دائما، فلا يكون الإنسان فردا ولا تكون القضية خاصة، وهكذا يتسنى للقانون أن يقول بوجود امتيازات ولكنه لا يستطيع أن ينعم بها على شخص باسمه، ويمكن القانون أن يقول بعدة طبقات من المواطنين وأن ينص حتى على صفات الإنتساب إلى هذه الطبقات، ولكنه لا يستطيع أن يعين هؤلاء أو أولئك الأشخاص لينتسبوا إليها، كما يمكن للقانون تحديد طبيعة الحكم كالقول بالحكومة الملكية والخلافة الوراثية، إلا أنه لا يستطيع انتخاب ملك ولا تعيين أسرة مالكة، فالقانون عند روسو هو ضبط لمبادئ أولية تسوس النظام الإجتماعي دون أن يتدخل في التخصص الجزئي لها.

3. روسو وإسقاطات صور الحكم

الحكومة العنصر الذي أشاد به روسو ودعا القارئ لأن يتوخى الدقة في هذا الفصل، وإن كان هذا يدل على شيء فإنما يدل على أهمية وحساسية هذه القضية في التنشئة الإجتماعية وفي هيئتها السياسية، الحكومة هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلوا موكل إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية. تسمى أعضاء هذه الهيئة حكاما أو ملوكا وتحمل الهيئة بأسرها اسم "الأمير" وهكذا يكون على حق كبير أولئك الذين يزعمون أنّ السند الذي يخضع الشعب به لرؤساء ليس عقدا مطلقا وإنما هو تفويض فقط، هو وظيفة يمارس بها عمال السيد باسمه ما أودعهم إياه من سلطة فيمكنه أن يحددها ويستردّها ويحوّلها متى أراد، مادام التنزل عن مثل هذا الحق منافيا لطبيعة الهيئة الإجتماعية مابيننا لغاية الشركة. ومن بين أصناف الحكم:

1.3 الديمقراطية

يذهب روسو إلى أنّ أحسن الأنظمة هو ذلك النظام الذي يوحد بين السلطة التنفيذية والسلطة الإشتراعية، إلا أنّ الحكم الديمقراطي من الصعوبة بمكان تحقيقه على أرض الواقع، "إقليم صغير يسهل فيه اجتماع الشعب، ومواطنون يعرف كل واحد منهم الآخر، المساواة بين الذوات المشكلة للهيئة الإجتماعية، أضف إلى هذا أنه لا توجد حكومة عرضة للحروب الأهلية والإضطرابات الداخلية كالحكومة الديمقراطية أو الشعبية، ذلك لأنك لا تجد حكومة مثلها تميل بقوة وباستمرار إلى تغيير الشكل، ولا حكومة تتطلب كثير انتباه وإقدام لبقائها كما هي، وفي هذا النظام على الخصوص يجب أن يتسلح المواطن بالقوة والثبات.

2.3 الأريستوقراطية

كان هذا الحكم الذي حكمت به المجتمعات الأولى به نفسها، وكان رؤساء الأسر يتشاورون فيما بينهم حول الأمور العامة، وهي - الأريستوقراطية- على ثلاثة أنواع: طبيعية وانتخابية ووراثية، الأولى لاتلائم غير الشعوب البسيطة والثالثة أسوأ جميع الحكومات، والثانية أحسنها، وهي الأريستوقراطية بالمعنى الصحيح، وهنا نجد صراحة روسو في تنميته للنظام الأريستوقراطي في نوعه الثاني ألا وهو الأريستوقراطية الانتخابية.

3.3 الملكية

يرى روسو أنّ الملكية تعد أعنف أشكال الحكم، لما نلمس فيها من الأنانية المفرطة للملك أنانية لاتخدم الصالح العام في شيء وإنما توجه وبصفة مطلقة إلى تحقيق المصالح الذاتية، "يريد الملوك أن يكونوا مطلقين دائما، ومن بعيد ينادون بأنّ أحسن وسيلة إلى ذلك بأن يحببوا أنفسهم إلى رعاياهم، وهذا المبدأ رائع جدا، وهو صحيح جدا من بعض الوجوه ومن سوء الحظ أن يسخر منه في البلاطات دائما، ولا جرم أنّ السلطان الذي يأتي من حب الرعية هو أعظم القوى، ولكنه مؤقت شرطي، وما كان الأمراء ليرضوا به مطلقا، ويرغب أن يكون أحسن الملوك في وضع الخبثاء، إذا ما راقهم هذا، وذلك من غير انقطاع عن أن يكونوا سادة، وقد يقوا واعظ سياسي: بما أنّ قوة الشعب هي قوتهم فإنّ أعظم مصلحة لهم هي في ازدهار الشعب وكثرتة وهيئته، وهم يعلمون جيدا أنّ هذا غير صحيح فأول ما تقوم عليه مصلحتهم الشخصية هو أن يكون الشعب ضعيفا بانسا وألا يستطيع مقاومتهم مطلقا، وأعترف عند افتراض

خضوع الرعية التام دائما، بأن مصلحة الأمير تقضي بأن يكون الشعب قويا وذلك لتجعله هذه القوة التي هي قوته مرهوبا لدى جيرانه، ولكن بما أن هذه المصلحة ليست غير ثانوية تابعة، وبما أن كلا الافتراضيين القوة والخضوع متناقض فإن من الطبيعي أن يعطي الأمراء مكان الأفضلية للمبدأ الذي هو أفيد لهم مباشرة" (روسو، 1995، صفحة 121)

ليستمر روسو في الحديث عن الحكومات المركبة كما يطرح قضية أن ليست هناك حكومة صالحة لجميع الهيئات الاجتماعية، كما أنها تختلف كما تتفاوت سواء في درجة خيرها ونفعها للصالح العام أو في درجة شرها وتحققها للبؤس الجامعي أيضا.

إن هذه الأسطر المتواضعة التي أشارت إلى الفلسفة السياسية لجان جاك روسو قد حملت في طياتها العديد من الإشكالات والقضايا في الحقل المعرفي السياسي، ولقد انكب عليها العقل درسا ونظرا واعتبارا، النظر الذي لم يخص العقل المفكر فحسب وإنما حتى العقل الإنساني، وهذا ما لمسناه من ثورات وانتفاضات شعبية ضد الطبقة الحاكمة سواء اكان ملكا أو حاكما رئيسا، وما كان لهذه الثورات أن تقوم دون المرور على التنوير والتوعية السياسية التي خطها جان جاك روسو في "العقد الاجتماعي"

4. العقد الاجتماعي من النظري إلى التطبيقي العالم وواقع ثورات الشعبية

رغم ما يردد في العقد الاجتماعي وهذا في أنه أكبر أذوبة سياسية عرفها تاريخ الفكر الإنساني إلا أننا نرى أنها تعبر عن صدق ما يعترض الجانب السياسي للذوات الإنسانية، كما نرى أنه قد كان -"العقد الاجتماعي" - ولايزال- المنهل الذي يضيئ العقل السياسي في العديد من جوانبه وزواياه، حجتنا في هذا حجج تاريخية واقعية شهدتها الإنسانية وتحديدا مع الثورة الفرنسية، أو "جيل الثورة، إعلان حقوق الإنسان والشعب السيد، والإيمان بالكانن الأسمى، وكل المفاهيم التي تبدو وليدة الثورة الفرنسية إنما هي مستوحاة في الواقع من العقد الاجتماعي، الذي اعتبره الكثيرون "إنجيل" الثوار" (المستكوي، 1989، صفحة 317)، فلم يعد الفرد ينظر إلى نفسه على أنه عبدا بالفطرة عليه أن يخضع لأوامر سيده وإنما تظن إلى أنه هو أيضا يشكل أساس هذا الحكم الذي أقيم لخدمته هو دون خدمة غيره ولتحقيق مصلحته هو دون تحقيق مصلحة الآخر.

إن التوعية السياسية الروسية لازالت قائمة إلى يومنا هذا، فالرعية لم تعد تؤدي دور المحكوم البائس الذي يتلقى الأوامر من سيده ويمتثل إليها وإنما أيقن أن له الحق في قبول ورفض الأحكام بما يتوافق والمصلحة العامة هذا إذا سنت القوانين بعكس ما يخدم المصلحة العامة.

يمكن القول أن "نظرية العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو لم تكن نظرية توعوية فحسب بقدر ما كانت نهجا في حل العديد من الأزمات السياسية التي تنجم أصلا من الأنانية المفرطة للأشخاص وتجاوز الصالح العام مما ينجم عنه تقهقر الوضع في جميع المجالات والبياديين الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى استنطاق الشعوب برفض ما يمارس عليها من انتهاك لحقوقها وتجاوز أدميتها بالتماس أسلوب الردع وكبح جماح العدوان الممارس عليها مما نجم عنه رد الاعتبار لأفراد الشعب الواحد ورد الحقوق الواجب أن يمتلكها بصفته مواطنا ينتمي إلى هيئة سياسية ما عليها أن تدبر شؤونه وتقضي مصالحه وتكون في خدمته أولا باعتبار أنها لم تنشأ إلا لتحقيق هذا الغرض.

ثورات شهدتها العالم ولايزال من مختلف بقاع العالم تنديدا بما تمارسه الطبقة الحاكمة من ممارسات لاتخدم الأفراد في شيء، ثورات قامت للحد من الظلم والطغيان الممارس والمطالبة بالحق الإنساني في أن يعيش إنسانيته وفق ما تتطلبه من مستوى ومصاف يليق بها.

صفوة القول نقول أن ما خطه جان جاك روسو في العقد الاجتماعي ورغم ما مر عليه من قرون إلا أنه لايزال المصباح الذي يبين الطريق للساسة وللمسوسين.

5. خاتمة

يقول أرسطو بأن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه ذلك أنه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة، ومن يستطع ذلك لا يكون إلا وحشا أو إلهاء، لذا كانت التنشئة الاجتماعية تنشئة ضرورية تطلبتها الطبيعة الإنسانية، وإذا كان هذا التجمع طبيعيا غريزيا في حالاته الأولى فالإنسان قد تظن إلى تسييسه بما يتوافق وطبيعته، لكن نجد أن المفهوم قد حاد عن منحاه الصحيح لتختلق حدودا لاتخدم التنشئة بقدر ما تهدمها، إنها قضية: السيد والعبد الذي يتجلى في صور الحاكم والمحكوم والرئيس والمرؤوس، جاء جان جاك روسو لينظر في القضية من منطلق مدى شرعية هذا التصور إذا ما كان الإنسان من بني جنس واحد لماذا كان هذا سيدا ولماذا كان ذلك عبدا، لماذا كان الحاكم ولماذا كان المحكوم، لماذا كان هناك رئيسا ولماذا كان هناك مرؤوسا.

ينبه روسو إلى أنّ هذه العلاقة تطلبتها الحالة المدنية ليرتق الإنسان بواقعه وبعيشه فوجب تنظيم وتسييس تجمعه، لكن عليه أن ينظر إلى أنه طرفاً أساساً في هذا الحكم فلا يقبل كل ما يأتيه من السلطة ولا يخضع لها إلا بما يوافق مصلحته باعتبار أنه وافق على هذا الإمتثال شرط الحفاظ على حقوقه وعلى حريته، وما إن يسقط هذا الشرط فلا شرعية لهذا العقد.

كان العقد الإجتماعي لجان جاك روسو منارة للعقل السياسي ولا نرى أنه يخدم الطبقة الحاكمة التي تميل إلى حب الذات وتحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة بقدر ما كان في صالح أفراد الشعب الواحد، الذي تخبط في أزمات إقتصادية، إجتماعية (...) إلخ كان سببها الأول الأزمة السياسية، الأمر الذي أدى إلى انتفاضة شعبية تحد من تعدي السلطة الحاكمة وغطرستها منبهة إلى أنها هيئة سياسية كائنة لخدمة الأفراد للإستلاب حقوقهم وجردهم من كل ما يخول لهم إنسانيتهم، ثورات منها من نجح واسترد قيمته ومنها من خمد ينتظر فرصة قادمة يتمكن فيها من استرداد حقوقه التي نهبته بسفسطات ومغالطات فضحها روسو للرأي العام.

قائمة المصادر والمراجع

- (Georges, B. (1968). *Traité de Science Polirique*. Paris: librairie générale de droit et de jurisprudence.
- Georges, B. (1968). *Traité de science politique*. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence.
- أفلاطون. (1994). *المحاورات الكاملة - الجمهورية* - بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع .
- الحافظ ابن كثير. (1988). *البدائية والنهاية* . بيروت: مكتبة المعارف.
- أندري لالاند. (2001). *موسوعة لالاند الفلسفية* . بيروت : منشورات عويدات.
- ثامر كامل محمد الخزرجي. (2004). *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة -دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة-*. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- جان جاك روسو. (1995). *العقد الإجتماعي* . بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية .
- جميل صليبا. (1982). *المعجم الفلسفي* . بيروت : دار الكتاب اللبناني .
- ستيفن دي تانسي. (2012). *علم السياسة - الأسس* . بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر .
- نجيب المستكاوي. (1989). *جون جاك روسو، حياته، مؤلفاته، غرامياته*. القاهرة : دار الشروق.